مق ما سارت على غير ما يريد أو ثمنا لإصلاحات تافهة داخل نطاق الحماية تستبقى الاحتلال الفرنسى للبلاد وهل يلزم لهذين الأمرين التافهين رفع قضية لمنظمة الأمم . ومنظمة الأمم قائمة على مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها ولم تقم على أساس التوسط فى مفاوضات لمنح إصلاحات .

وقبل أن نختم هذه البسطة يجدر بنا وقضية تونس قد انتهت إلى ما انتهت إليه أن يقع اتفاق وطنى تسطره كافة العناصر التونسية لمعالجة القضية فى المستقبل وتوجيهها اتجاها آخر يقوم على وحدة فعلية حقيقية لا على الاحتكار وكتم أنفاس المعارضة والفكرة الاستقلالية كما وقع من قبل وادعاء أن كل عمل وطنى يجب أن يصدر عن حزب الدستور الجديد وحده وعن الوزارة التى تستند إليه بدعوى أن الحزب هو الأمة والأمة هى الحزب وأن الوزارة التى يساندها هى الوزارة الشرعية الوحيدة التى يجب أن يصدر عنها كل شىء .

هذه التعبيرات كانت لها ضروب تسيغها وتفرض شيئا ما السكوت عنها فيجب على الذين استغلوا تلك الظروف لإقرار بعض الادعاءات فى الأذهان وتصوير كفاح تونس فى الخارج الصورة التى تفيدهم كحزب وكوزارة أن ينتهوا من هذا الادعاء وأن يكفوا عن استغلال ما وقع لحد الآن السكوت عنه .

## الأوضاع الصحيحة على حقيقتها

لم تكن المطالب التى تقدمت بها الجهات الحكومية التونسية فى الحقيقة مطالب شعبية إذ لم يكن الشعب التونسى فى يوم من الأيام يكافح ليطالب ببقاء الاحتلال الفرنسى والاكتفاء بإصلاحات جزئية وتغييرات

تافهة فى أداة الحكم ونظام الإدارة تحت ظل الاحتلال وإنما قامت الحركة التونسية كما قامت غيرها من الحركات التحريرية فى كل مكان لإرجاع البلاد إلى حالتها الطبيعية من الحرية والاستقلال وجلاء الجيوش الأجنبية المحتلة عنها . ولم تعترف بالحماية المفروضة عليها فرضا ولم تقل فى وقت من الأوقات إن البلاد فى حاجة إلى حماية دولة كبيرة . وأنه يجب أن تكون هذه الدولة هى فرنسا .

لم تكن هذه المطالب كما أسلفنا مطالب شعبية ولا يمكن أن يقال أن تونس ارتضتها وتقدمت بها وإنما هى تجربة حزبية قام بها حزب الدستور الجديد وأوعز بها الجهات الحكومية لتتقدم بها فى الميدان . ويقول الخبراء السياسيون إن هذا البرنامج قد أوعزت بعرضه الجبهة الانجلو أمريكية لتسترضى به التونسيين بالإصلاحات التافهة من ناحية ولتسترضى فرنسا ببقاء احتلالها من ناحية أخرى .

ثم إن الوزارة التى قامت فى ذلك العهد للتفاوض مع فرنسا وعرض ذلك البرنامج لم تكن فى الحقيقة أيضا وزارة شعبية بالمعنى الصحيح . لأن معنى الوزارة أن تكون مستندة إلى برلمان منتخب انتخابا صحيحا من الشعب وأن تتمتع بثقة أكثرية أعضائه . . .

أما أن يقع اختيارها من طرف السفارة الفرنسية وتعرض على موافقة الملك لتتولى أمراً معيناً فهذا لا يعطيها الصبغة الشعبية ولو امتلئت الصحف المرتزقة التى كانت تناصرها بعرائض التأييد .

ولقد استغل أنصار الوزارة الظروف التى كونتها حماقة الساسة الفرنسيين الذين أقالوا هذه الوزارة واعتقلوا أفرادها فأكثروا من الدعاية واستغلال هذا الاضطهاد وحشروا فيه كل الأقوال التى تفيد أن

الوزارة وزارة وطنية شعبية وفسروا عطف الشعب عليها بصفتها ضحية اضطهاد ورعونة السياسة الفرنسية . فصمروه بتأييدها كوزارة شعبية وتدعيم سياستها التى سارت وتسير عليها والحقيقة أن عطف الشعب عطف لا تأييد .

أما حزب الدستور الجديد الذى يجيب كلما دعى إلى توحيد الصفوف بقوله أنا الأمة والأمة أنا . فهو يعلم أنه ليس الحزب الوحيد فى البلاد بل هناك أحزاب وهناك محايدون لا ينتمون إلى حزب بعينه كل له رأيه فى سياسة البلاد وفيهم المثقفون وأصحاب النظر البعيد والرأى السديد . ولماذا نذهب بعيدا فإن بين صفوف ذلك الحزب وقادته من لا يوافق على سلوكه وتوجيهاته وهل درى قادة هذا الحزب أن قولهم نحن الأمة والأمة نحن وليس لغيرنا وجود ولا رأى يعتد به إذا أضيف إلى الاعتداءات الدامية التى صدرت منهم ضد مخالفيهم فى الرأى وحرمانهم بالعنف من حرية الاجتماع كان معنى ذلك قيام فاشستية غاشمة فى بلاد تتطلب الحرية وتحارب الظلم وتريد أن تقيم مجتمعها على أحدث الطرق الديمقراطية .

ومما يؤسف له أن الاعتداءات القاسية الفظيعة التى صدرت عن اتباع حزب الدستور الجديد ضد مخالفيه فى الرأى كانت أيام مشاركتهم فى الحكم فاستعملوا الأداة الحكومية والنفوذ فى البطش والاعتداء على مواطنيهم والإساءة إليهم بكل أنواع الإساءة . ولو كان هؤلاء المواطنون من أصحاب الفكر الهزيلة التى يستفيد منها المحتل لهان الخطب ولكنهم كانوا من أصحاب الفكر القوية والسلوك الطاهر النقى . كانوا أنصار فكرة الاستقلال التام والمطالبة بجلاء جيوش الاحتلال وأعداد الشعب للكفاح القوى للحصول على مطالبه ورغباته . فكانوا يلاقون من المستعمر أشد

المقاومة وصنوف البلاء . ويلاقون من مواطنيهم مقاومة مماثلة لأنهم بوقوفهم موقف المعارضة فى الاشتراك مع العدو فى الحكم ومفاوضته ومساومته على حقوق الوطن التى قام بها حزب الدستور الجديد ربما أفسدت على هؤلاء التجربة التى دخلوا فيها .

ويشاء ربك أن تتمحص الحقائق على سداد رأى المعارضين وصحة توجيهاتهم ودقة فهمهم للنفسية الفرنسية . فقد مارسوها وخبروها طويلا وأدركوا فوق ذلك أن المشكل التونسى فى واقعه وعلى حقيقته هو نزاع قائم بين سلطة شرعية قائمة وسلطة مفروضة طارئة ولا يمكن أن تكون حكومة ذات رأسين ولا أن يعيش وطن تحت سلطتين . إذ فلا مناص من زوال إحداهما وبقاء الأخرى . والجدير بالزوال هو الطارىء المفروض . ولذلك كانت مطالب المعارضة هى الاستقلال التام دون الدخول فى مفاوضات من أجل تحقيق إصلاحات تصل بالبلاد إلى الحكم الذاتى الذى فى مفهومه بقاء الاحتلال طبعا . والوصول إلى الحكم الذاتى على مراحل غير محدودة الأجل .

وإننا إذ نذكر هذه الأمثلة الصغيرة للتذكير نريد أن نقول فى صراحة إنه لا ينبغى أن تعود هذه المآسى التى لطخت ماسموه بالحكم الوطنى والحكومة الوطنية التى هى الأولى من نوعها والتى ربما كونت للتجربة فأنتجت أسوأ المثل حتى أصبح الناس الذين كانوا يتفاءلون خيرا من وجود قادة الدستور الجديد فى الحكم وفى الوزارة يقولون وهم تحت اضطهاد هذه الحكومة والحزب الذى يساندها إذا كانت هذه آثار الحكم الوطنى فلا حاجة به . وهذا التعبير كفر فى لغة الوطنية دفعتهم إليه ما لاقوه فى تلك الفترة من ظلم واضطهاد شمل الأحزاب السياسية لأنها

تقوم بالمعارضة وشمل رجال الدين وطلبة العلوم الإسلامية لأنهم يريدون أن تنهض البلاد نهضة عربية إسلامية ويريد الآخرون أن تنهض نهضة أوروبية طالما عمل المستعمر لتحقيقها قباء بالخسران .

وهل مما يرضى الوطنية والأخوة الإسلامية والمصلحة المشتركة العامة أن تقوم مبادىء حزب ومناهج حكم على عصابات تطوف البلاد وترابط فى كافة أنحائها لفرض رأى ذلك الحزب والحكومة التى تستند إليه على المواطنين بالعنف والقوة حتى أصبح اشتباك أبناء القرية الواحدة وأبناء العائلة الواحدة ضد بعضهم فى معارك دامية وحتى أصبح طلبة العلم من رجال الدين مضطهدون ومعرضون لأقبح وأشنع وسائل الاعتداء من تلك العصابات التى وقع تأليفها لذلك الغرض .

وهل يريد المستعمر غير محاربة الفكرة الاستقلالية التحريرية والقضاء على الثقافة الإسلامية .

نحن إذ نذكر بهذا والأسى يمزق جوانحنا والخجل أمام العالم يغمرنا لا نريد من وراء ذلك إلا التنبيه لعدم إمكان العودة إلى هذه التصرفات البغيضة التى عادت على الوطن بأفدح النكبات فلا ينبغى لحزب يحترم مبادىء الحرية أن يفرض مبادئه على المواطنين بتأليف عصابات من أتباعه لا ليخطبوا فى الناس ولا ليقنعوهم بمبادىء الحزب السياسية بوسيلة الحجة والبرهان ولكن ليرغموهم على اتباع الحزب واعتناق مبادئه وشراء صحفه ودفع الأموال لهم بواسطة استعمال العنف والاعتداء بالقوة وإهانة الناس والاعتداء على كرامتهم فى الطرقات والمجتمعات ومهاجمة

دور مخالفيهم فى الرأى واقتحامها عليهم عندما يجتمعون فيها اجتماعات خاصة يبتعدون فيها عن أنظار البوليس فيواجهونهم ويحدثون مشاجرات يحضر من أجلها البوليس وأول ما يعمد إليه ليس هو كف المعتدين المهاجمين عن عدوانهم بل يترك ذلك ويغض عنه لتنتفع منه السياسة الاستعمارية إذ الخصومة تبث العداوة وتوقد البغضاء بين المواطنين وإنما يعمد البوليس إلى معاقبة صاحب المحل والمجتمعين فيه لأنهم عقدوا اجتماعا بدون ترخيص .

# المعارضة فى الداخل وفى الخارج

ذكرنا سابقاً أن حزب الدستور الجديد بعد أن مكث زعيمه الأستاذ أبو رقيبة مدة تقرب من خمس سنوات بالقاهرة تحت ظل الجامعة العربية وعطف شعوب الشرق . ومعلوم أنه جاء من تونس هاربا واقتحم الحدود من غير جواز فارا من الظلم الفرنسى يائسا من استجابة الفرنسيين لأى مطلب يقدمه التونسيون وعرض الأستاذ أبو رقيبة قضية تونس على الجامعة العربية ضمن قضايا المغرب وانخرط فى جبهة الدفاع عن شمال أفريقيا التى ألفها وترأسها فضيلة الأستاذ محمد الخضر حسين إلا أنه لم يمكث طويلا هناك حتى خرج منها لأنها لاتصطبغ بالصبغة الحزبية وإنما تعمل لقضية المغرب عامة متجاوزة الحزبيات وألف مع جماعة من الجزائر ومراكش مكتب المغرب العربى وكان هؤلاء جميعاً من المغالين فى الحزبية ومن الذين طغت عليهم أنانيتهم الشخصية فأصبح عندهم أشخاصهم وزعامتهم ورئاستهم أولا ثم حزبيتهم ثانياً ثم الوطن فى الدرجة الثالثة أو مادونها إذا اقتضى الحال .

أسسوا مكتب المغرب وكان يقوم على ثلاثة أحزاب الحزب الدستورى الجديد فى تونس وحزب الشعب فى الجزائر وحزب الاستقلال فى مراكش يتبعه حزب الاصلاح فى منطقة الحماية الأسبانية . ومعلوم أن هذه الأحزاب ليست هى كل مافى المغرب من أحزاب وطنية إذ يوجد فى تونس الحزب الدستورى ( القديم ) الذى هو أول حركة وطنية منظمة على الأساليب الحديثة قامت فى شمال أفريقيا وفى الجزائر يوجد حزب البيان الجزائرى وهو الحزب الوحيد فى المغرب الذى يحمل مشروع الجمهورية الجزائرية المستقلة وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التى تسيطر على معظم سكان القطر الجزائرى ولها كثير من الأنصار فى تونس ومراكش أما فى المغرب

الأقصى فيوجد حزب الشورى والاستقلال الذى هو حزب شعبى متغلغل فى كل طبقات الشعب المراكشى وله نفوذه الذى لايستهان به . وفى منطقة الحماية الأسبانية بمراكش يوجد حزب الوحدة المغربية الذى له ماضيه ومكانته .

هذه الأحزاب كلها مع مايتبعها من منظمات وهيئات اجتماعية واقتصادية كان لها نواب وممثلون فى القاهرة والشرق لم يشأ مؤسسوا مكتب المغرب العربى من ممثلى الأحزاب الثلاثة الأخرى أن يشركوهم معهم فى العمل الذى هو على ما أعتقد لفائدة المغرب وسكانه دون مميز . ومادامت الأهداف التى ترمى إليها كل الأحزاب هى الحرية والاستقلال حسبما يقولون فأى مانع من التعاون والاتحاد وجمع الجهود . إنه الأنانية الحزبية والأنانية الشخصية .

وقد انحصرت جهود مؤسسى مكتب المغرب فى الدعاية له وتدعيمه لدى الهيئات والحكومات العربية التى عملوا على اقناعها بأن المغرب كله يمثله هذا المكتب ويعبر عن اتجاهاته السياسية .

وبذلوا كل طاقتهم أيضاً فى إقناع هذه الهيئات والحكومات أنه لايوجد فى المغرب شيئاً آخر ولا رأيا آخر وكانت المظاهر البادية على سياستهم مما ينشر فى الصحف عنه من تصريحات وصور توضح أنهم يعملون لتدعيم زعامتهم ورئاستهم وأشخاصهم قبل أن يعملوا وأكثر مما يعملوا لقضية المغرب وأنهم يحتكرون سياسة المغرب احتكارا واضحا دعموه بأخذهم لتصريحات من شخصيات لها مكانتها فى السياسة العربية استدرجوهم إليها فصاروا يؤيدونهم فيما ينتحلونه من سياسة ويثنون على أشخاصهم ثناء تنخدع له أتباعهم فى المغرب لما لتلك الشخصيات عند المغاربة من التقدير

والاحترام . وطالما استنكرت الأحزاب الأخرى على صحافة الشرق وهيئاته وكبار شخصياته مظاهر التحزب والانحياز التى أظهروها فيما كتبوا وصرحوا به حول قضية المغرب فوقفوا بجانب هذه الأحزاب الثلاثة وأيدوا رأيها على غيرها من الأحزاب الأخرى ولو كان ذلك الرأى فى صالح الاستعمار وضد الاستقلال التام ولفائدة الاصلاحات وبقاء سلطان المحتل .

ثم نزل الأمير عبد الكريم الخطابى أرض مصر سنة ١٩٤٧ بعد أن مكث فى معتقل ( رينيون ) الذى وضعه فيه الفرنسيون أكثر من عشرين سنة وبمجرد نزوله بحث عن زعماء المغرب وقادة كفاحه من زعماء الأحزاب الاستقلالية واجتمع إليهم وأقنعهم بوجوب توحيد الجهود وتوحيد القلوب وتطهيرها مما علق بها من أنانية وحب رئاسة وزعامة وعداء لمن يخالفه فى الرأى وتأسيس كتلة واحدة تندمج فيها كل الهيئات تعمل لتحرير المغرب وفعلا تأسست تحت رئاسة الأمير (لجنة تحرير المغرب ) إلا أن الحلف الثلاثى الحزبى الذى يتكون منه مكتب المغرب العربى امتنع من إدماج ذلك المكتب فى لجنة التحرير حتى لا تذوب أشخاصهم فيها ولا تغمرها شخصية الأمير عبد الكريم . وبذلك فتحوا الباب لغيرهم فقال كل واحد ما دام مكتب المغرب لم يندمج فإن هيأته أيضاً لا تندمج . ثم ابتدأت المؤامرات الحزبية تتوالى ضد لجنة تحرير المغرب حتى تخلى عنها ذلك الرجل الذى وهب نفسه للكفاح وأضحت هذه اللجنة كتحفة تاريخية موضوعة فى مكتب المغرب .

وبعد انتهاء هذا الدور المؤلم الذى خيب آمال الأمير عبد الكريم فى قادة المغرب وزعمائه وملأ نفسه يأساً من نجاح جهاد يسير على هذا المنوال

وعلى أثر ذلك فتحت مفاوضات بين القاهرة وباريس وتونس كان الأستاذ أبو رقيبة طرفاً فيها رجع على أثرها إلى تونس بطريق الجو ونزل فيها . وأخذ يعقد الاجتماعات العامة فى الميادين العامة الأمر الذى كان ممنوعاً لوجود الأحكام الاستثنائية التى تمنع الاجتماع الخاص فى المحل الخاص وكان خلاصة الخطب التى يلقيها على الجموع هى وجوب التفاهم مع فرنسا رأساً دون تدخل الجامعة العربية ولا الأمم المتحدة الأمر الذى كان يدعو إليه ويعمل له طول المدة التى أقامها فى الشرق . ثم إنه يصرح فى هـــذه الاجتماعات بأنه إنما يطالب بإصلاحات لأن احتلال فرنسا للبلاد التونسية واجب لا غنى عنه لضعف البلاد عن حماية نفسها . ولما اتضحت هذه السياسة الجديدة التى يرمى إليها والتى كانت نتيجة تلك المفاوضات قام بمعارضتها الحزب الدستورى القديم ونشر بيانات عنها ( راجع قسم الوثائق ) وانضمت إليه فى هذه المعارضة هيئات وأحزاب فى الداخل وفى الخارج .

وتبعه فى ذلك جمعية ( صوت الطالب الزيتونى ) التى تشتمل على نحو ١٤ ألف من طلبة المعاهد الدينية والشبيبة الحرة التى تشتمل على أكثرية طلبة المعاهد العلمية الأخرى وهيئات من التجار والأساتذة والمحامين من المثقفين . وهذه الهيئات تكون منها بعد ذلك ( الجبهة القومية ) التى اتحدت لمعارضة تلك السياسة وأعلن حتى حلفاء حزب الدستور الجديد فى الجزائر ومراكش كحزبى الشعب الجزائرى والاستقلال المراكشى أعلنوا استنكارهم لهذه السياسة الجديدة التى سلكها هذا الحزب . لأنها فرقت قضايا المغرب بعد أن كانت متحدة وصيرت قسما منها وهو قضية تونس تخرج عن السياسة الاستقلالية التى اتفقت عليها كل الأحزاب

إلى سياسة المفاوضة والاشتراك فى الحكم مع بقاء الاحتلال والاكتفاء بالمطالبة بالاصلاحات . كما عد هذا السلوك خذلاناً لموقف الشعب المغربى وسلطانه اللذين طالبا بالاستقلال التام وإلغاء الحماية .

أما فى الخارج فقد استنكرت الأحزاب الاستقلالية الوطنية هـذا الانتكاس فى القضية التونسية . وقام الأمير عبد الكريم بإذاعة بيان على العالم العربى نشرته جميع الصحف يستنكر فيه على حزب الدستور الجديد هذا المسلك المعوج الذى سلكه فى القضية التونسية التى هى جزء من قضية المغرب العامة . ( راجع قسم الوثائق ) وقام مكتب تونس الحرة بنشر عدة بيانات فى الصحف منتقداً فيها هذا المسلك ومحتجاً على القائمين به كما أذاع رئيس مكتب المغرب بدمشق وهو أحد القادة البارزين لحزب الدستور الجديد بإذاعة بيان استنكر فيه بشدة موقف حزبه وزعيمه متهماً لهم بالتحول عن مبادئهم وسلوكهم سياسة الضعف التى أملاها الطمع وكونتها السياسة الارتجالية وألحق بيانه بمذكرات صمم فيها على ذلك الموقف ( راجع قسم الوثائق ) .

وعدى عن التصادم العنيف الدموى الذى حصل بين الحزب الجديد والحزب القديم بسبب معارضة هذا الأخير لسياسة الدستور الجديد فقد شملت هـذه المصادمات الجبهة القومية الواقفة فى صف المعارضة أيضاً والمستقلين غير الحزبيين كما شملت جماعة صوت الطالب الزيتونى .

ولقد تطور النزاع مع هذه المنظمة الأخيرة إلى حد أوشكت أن تشتعل فى البلاد معه فتنة داخلية وقتال عنيف بين الوطنيين أنفسهم وقد ابتدأت فعلا هذه الفتنة لولا أن تدارك الله الأمة التونسية برحمته فأنقذها

منها وحول تيارها للاستعمار الفرنسى الذى هاجم الحركة الوطنية بهذه الثورة الجامحة .

ولكى نسلط الأنوار الكاشفة على تلك الفترة السوداء التى مرت بالوطن أثناء قيام الحزب الجديد والوزارة التى تستند إليه بذلك الهجوم القاسى على المعهد الدينى الكبير (جامعة الزيتونة) وطلبته وشيوخه الممثلين فى جمعية صوت الطالب الزيتونى ونقابة الأساتذة والمدرسين نقول إن منشأ الخلاف كان أولا بين الحزب الدستورى الجديد وطلبة المعاهد الدينية وشيوخهم الذين كان قسم عظيم منهم من أتباع هذا الحزب وقد سخر قوتهم لتدعيم مركزه وتأييد سياسته فى البلاد ثم للضغط على الوزارة السابقة حتى أسقطها من مقاعد الحكم . ومن الوسائل التى اتخذها إذ ذاك للضغط عليها تنشيطه للطلبة على أن يتقدموا للوزارة بمطالب تتعلق بإصلاح نظام التعليم فى المعاهد الدينية . وتقدموا فعلا بتلك المطالب ولكن الوزارة لم تبادر بإنجازها واشتد النزاع بينها وبين الطلبة . ولما سقطت وحلت محلها الوزارة التى يشترك فيها ويساندها حزب الدستور الجديد تقدم إليها الطلبة بنفس المطالب التى إذا لم تكن من إملاء فهى مما ارتضاه وحرض على تقديمها للوزارة الأخرى وطالب الطلبة وزارة حزب الدستور الجديد بتنفيذ تلك الإصلاحات فرد عليهم أقبح رد وقرر الطلبة القيام بإضراب عام فى البلاد يوم قدوم المقيم الجديد إليها إعلاناً لاستياء البلاد من سياسة فرنسا . فقام الحزب بمعارضة الدعوة إلى الاضراب فكان أول اصطدام بينه وبين الطلبة أعلن على أثره الحرب الشعواء عليهم فانفصلوا عنه هم وأساتذتهم واتحدوا لمقاومة سياسته وانضموا لصفوف المعارضة . فأعلن لأتباعه وجوب مقاومة معهد العلوم الدينية ( جامعة الزيتونة ) فى

ثقافته وطلابه وشيوخه . وأذن بتشكيل عصابات للاعتداء على الطلبة إذا رجعوا إلى بلدانهم فى الراحة الصيفية خشية أن يقوموا بين أهلهم وذويهم بالدعاية ضده . واتهم وزير الدولة شيخ الجامع الأعظم بتنشيط الطلبة على مقاومة سياسة الحزب والوزارة وأراد أن يقيله من منصبه غير مراع للضمانات القانونية التى يجب أن يتمتع بها صغار الموظفين فضلا عن كبارهم مثل شيخ جامع الزيتونة الذى هو فى مقام وزير ووقعت مشادة بين شيخ الجامع الأعظم ووزير الدولة شملت القصر والسفارة الفرنسية . وابتدأ الصراع بين عصابات الحزب الجديد والطلبة ومن يناصرهم من هيئات المعارضة وتكاثرت المصادمات التى كانت مسلحة فى بعض الأحيان وكان موقف الحكومة الفرنسية التى بيدها قوات حفظ الأمن موقف المتفرج الذى يريد اتساع نطاق هذه الفتنة وتكاثرت الاعتداءات على الطلبة فى بلدانهم وفى بيوتهم وفى محلات سكناهم وحتى فى الشوارع والطرقات . وعملت الوزارة على تغيير موظفى إدارة الجامع الأعظم ومدارس سكنى الطلبة بأن أزالت الأشخاص الذين هم محل ثقة شيخ الجامع والذين لهم عطف على الطلبة واستبدلتهم بغيرهم من رجال العصابات التى شكلتها للانتقام من الطلبة وهنا تجلى للعيان استعمال السلطة الحكومية من طرف الوزارة فى الأغراض الحزبية وفى الانتقام من المخالفين لها ولحزبها فى الرأى وحدث بمجرد إزالة شيخ مدارس سكنى الطلبة القديم وتعويضه بآخر عرف بتحزبه لحزب الدستور الجديد أن وقع اصطدام بينه وبين الطلبة الذين رفضوا أن يتولى هذا أمر مدارس سكناهم ولكنه احتل الإدارة بإعانة وحماية عصابات الحزب التى اشتبكت مع الطلبة فى معارك عنيفة ومن الغد أعلنت الصحف التونسية

عن وقوع حادث تسمم أصيب به نحو مائة تلميذ أثر تناولهم طعام الغذاء وأخذوا حالا إلى المستشفيات وبادر الأطباء بعلاجهم وإسعافهم وتحت تأثير الحكومة القائمة لم يتقدم التحقيق فى هذه القضية الخطيرة خطوة واحدة كما وقع فى كثير من القضايا الأخرى التى اعتدى فيها على الطلبة اعتداء مسلحاً أطلق فيه الرصاص ووجدت بأيدى المعتدين أسلحة إلا أنه أخلى سبيلهم وحفظت قضاياهم لتتوالى اعتداءاتهم .

هذه صورة من الصور التى قوبلت بها المعارضة لسياسة حزب الدستور الجديد وتلك مثل من تصرفات الوزارة واستعمالها لأداة الحكم ضد معارضيها وذلك المثل الذى قدمته العالم على تصرف مكافحين يطالبون بالحرية ويؤمنون بالديمقراطية ويحملون مشعل الثقافة الغربية عندما استلموا لأول مرة شيئا من السلطة وجلسوا على بعض مقاعد الحكم . وكانت سياسة فرنسا الاستعمارية التى أرخت لهم العنان ليتسعملوا ضد مخالفيهم فى الرأى هذه الأساليب القاسية فى المقاومة تريد أن تقنع الناس وبسطاء العقول على الخصوص بأن الزعماء والقادة متى استقلت البلاد واستلموا فيها مقاليد الحكم عاملوا مخالفيهم هذه المعاملة وقاوموا المعارضين لهم بمثل تلك الأساليب واستعملوا أداة الحكم للانتقام ممن لا يرى رأيهم .

وشاع هذا الاعتقاد بين التونسيين خصوصا الذين وقعت عليهم الاعتداءات والاضطهادات جماعات وأفرادا فكان له من الأثر السيء ما كان .

ونكتفى بهذا لأنه يرجع إلى أشياء عمومية وإلى نزاع فكرى ولا نسمح لأنفسنا بالتعرض إلى أعمال أخرى ترجع إلى تصرفات شخصية لأن ذلك يخرجنا عما نحن بصدده من انتقاد أغلاط الماضى والعمل على

إصلاحها فى المستقبل وعدم العودة إلى ما وقع استنكاره من الاجراءات والتصرفات الفردية والحزبية والوزارية . فقد أذاقنا الاستعمار الويلات وأنزل بأمتنا ووطننا أفدح النكبات وأننا لنستوحى من ذلك أن عقابا إلهيا نزل بنا ولم يصب الذين ظلموا منا خاصة بل عم وشمل الجميع لأن منا من شارك فى ذلك الإجرام والاعتداء ومنا من أيده وناصر القائمين به ومنا من سكت عنه خنوعا واستخذاء . وقد قال الله فى محكم آياته ( واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ) .

# آراء كبار السياسيين الفرنسيين

## فى الصراع القائم بين تونس وفرنسا

بعد أن انتهينا من وضع خلاصات تنير السبيل أمام الباحث عن السياسة القائمة فى المغرب بين فرنسا وتونس وأطوار الكفاح خصوصاً فى الفترة الأخيرة التى أصبح فيها إلى جانب الكفاح السياسى كفاحا مسلحاً نراق به الدماء وتنهب الأمتعة وتهدم البيوت وتنتهك الحرمات ويعذب المعتقلون تعذيبا القرون الوسطى من طرف القوات العسكرية الفرنسية وبسطنا القول فى سياسة الأحزاب وموقف الشخصيات يجدر بنا بعد كل ذلك أن نضع تحت أنظار الباحثين نظريات كبار الكتاب والساسة الفرنسيين فى النزاع التونسى الفرنسى وتاريخه ورأيهم فى الحركة الوطنية التونسية والأحزاب والشخصيات فمنها يستطع القارىء نظرة فرنسا إلى كل جهة وحركة وشخصية بعينها ونقدم الآن دراسة فى الموضوع بقلم ( هانرى دو مونتيتى ) الذى شغل مناصب مختلفة فى الإدارة التونسية فى فترة غير قصيرة من عهد الاحتلال والذى مكنه اختلاطه بمختلف الطبقات التونسية والشخصيات من خبرة لا بأس بها . وكتب بحثه هذا فى المجلة الكبرى التى تعبر عن سياسة وزارة الخارجية الفرنسية وهى مجلة ( لابوليتيك ابترانجير ) السياسية الخارجية فى عددها الصادر فى مارس سنة ١٩٥٢ وهذا نصه :

### أسس المشكلة التونسية

بعد احتلال فرنسا العسكرى لتونس ، فى سنة ١٨٨١ ، واحداً من أحداث تاريخ التوسع الاستعمارى الأوربى فى القرن التاسع عشر . وكان

هذا العمل يهدف إلى قطع الطريق على إيطاليا [١] وحماية الجزائر الفرنسية . وكانت معاهدة « باردو » تهدف إلى وضع العرش التونسى تحت الحماية الدبلوماتية والعسكرية للجمهورية الفرنسية ، ولكن فرنسا طوّرت استعمارها منذ سنة ١٨٨٣ ، وذلك بموجب اتفاقية « المرسى » التى آل بموجبها إلى الحكومة الفرنسية أمر العناية بالأقاليم البربرية بواسطة جهاز إدارى وتشريعى حديث ، مما هيأ للجالية الفرنسية العيش والاستثمار .

وما أن تولت فرنسا الإشراف على شئون البلاد ، حتى تدفقت جموع من الفرنسيين لم يمض زمن حتى أصبح لها نصيب فى الشئون الداخلية . وقد أتاح التشريع الأوربى فى البلاد فرصة هجرة أقوام أوربية أخرى ، وبصورة خاصة الإيطاليين ، وهكذا — تحت ستار الحماية — أنشأ الفرنسيون إقليما فرنسياً ، بينما اختفت المطامع الاستعمارية الفرنسية والإيطالية تحت الرماد .

وفى الوقت نفسه ، كان التونسيون يشتد ساعدهم فى الإحساس بشخصيتهم القومية وينهلون من تعاليمنا الثقافية ومفاهيمنا السياسية ، وكان هذا يسير على هدى الأباء الإسلامى ، مما أدى فى النهاية إلى أن أصبح مثلهم الأعلى استرداد استقلال بلادهم .

وقد التقت الوطنية التونسية — المتأثرة بالاتجاه العالمى ، ورد الفعل الناشىء عن كراهية الغرب — بظلها على السياسة الأوربية ، كما توغلت بعناصرها حتى العرش .

ولقد شرح لنا فرنسى عجوز ساهم فى نظام الحماية حوالى نصف

---

(١) التى كانت جادة إذ ذاك لاحتلال تونس .

قرن — المسألة التونسية على نحو يشبه المأساة المسرحية القديمة ، فقال : إننا نجد فى الفصل الأول شخصيتين لا ثالث لهما ، الجمهورية الفرنسية والباى ، وأحدهما — أى الشخصيتين — تفترض أنها تضع يدها على الدولة وتتولى شؤونها ، بينما يحيط بها عدد من الأسر تخدمها وترعاها ، وهى التى يتألف منها « الكورس[1] » . وفى الفصل الثانى تظهر شخصيتان ، لم يكن ظهورهما متوقعاً من قبل ، وهما الشعب التونسى وهو يتألف من حشد كبير من الناس تملكه وجدان بالحالة الجديدة وتعبر عن رأى هذا الحشد طبقة من المثقفين . أما الشخصية الثانية فهى : ( المواطن الفرنسى فى تونس ) سواء كان معمراً أو موظفاً .

وما أن تمضى إلى الفصل الثالث حتى نجد الجمهورية الفرنسية وقد جابهتها الشخصيات الثلاث الأخرى : سيد المملكة ، والطبقة المثقفة الشعبية متضامنة تطالب بحقوق الشعب ، ثم المعمر الفرنسى ، وهو يقف وحيداً يستمد قوته مما شيده من أعمال ، ويطالب هؤلاء الثلاثة بإعادة النظر فى عقد الحماية . وخلال التمثيل يقف بعض الممثلين بين المناظر أحدهم يتحين فرصة المساهمة بدور والآخر يحاول أن ينزع قناعه وهؤلاء إيطاليا فى الماضى والجامعة العربية والأمم المتحدة فى الحاضر وفى المستقبل قد تكون أمريكا أو الشيوعية .

### نشأة الروح القومية التونسية :

فى مطلع هجرة الفرنسيين إلى تونس كان المعمرون يصطدمون بمعارضة المسلمين على أن تطور أساليب الحياة فى البلاد قد جعل إقبال

---

(١) جالية فرنسية عن جزيرة كورسيكا .

الفرنسيين أمراً مقبولا . فقد قامت من بين التونسيين فئة تتحسس مكانها بين الشرق والغرب وأصبحت هذه الفئة تؤلف جانبا هاما من السكان .

ثم تطور التعليم واستطاعت الآراء التربوية الفرنسية أن ترفع المستوى الثقافى فى أقل وقت وأن تضاعف من عدد الطبقة المفكرة وقد ساعد هذا على ظهور وعى جديد بالقيم الإنسانية . كما استطاعت البورجوازيه الصغيرة ( الطبقة الوسطى ) أن تغزو الوظائف وأن ترقى إلى الصفوف العليا

وقد تمت الثورة الثقافية داخل الأطار السياسى الذى شمله التطور أيضا عن طريق الحماية والمؤسسات ذات الطابع الحر التى سهلت هذه الحماية سبل قيامها . كما ثبت الجيل الجديد أقدامه فى الجهاز الإدارى المستمد من الغرب . أى من الحضارة الديمقراطية الحديثة القائمة على سيادة الشعب .

وقد خلق النظام الجديد انقساما فى السلطة مع إهدار لهيبة النفوذ المحلى التقليدى . فقد فصل تجديد الجهاز الإدارى بين كثير من المصالح وضاعف الصلات بين بعضها وربط السلطة بالقانون لا بالفرد . وبهذا تضاءل نفوذ المشايخ والقواد[1] ، كما استيقظ الرأى العام — نتيجة لانتشار الروح الديمقراطية الفرنسية — واتخذ لنفسه وسائل للتعبير تتمثل فى صحف تصدر باللغتين ( العربية والفرنسية [2] ) وأحزاب [3] منظمة على نحو يشبه الأحزاب الفرنسية .

ويضاف إلى هذا كله أن النظام الاقتصادى الغربى وحرية التجارة

---

(١) الشيخ يعادله العمدة فى الشرق والقائد — المأمور — يمثل سلطة الباى .

(٢) تعطل الصحف فى تونس دون محاكمة ولمجرد قرار وزيرى .

(٣) لم تعترف السلطة الفرنسية فى تونس بوجود أحزاب وإنما كان على سبيل غض النظر .

قد ضاعفا من الثروة وساهما فى خلق أسس مجتمع جديد . فقد انهارت الأسر العتيقة [١] التى كانت تمتلك وسائل الانتاج وحلت محلها طبقة جديدة قوامها الأغنياء المحدثون . ومن ناحية أخرى ونتيجة لتصنيع الزراعة واكتشاف المناجم وقيام الاحتكارات الحديثة ظهرت طبقة اجتماعية كانت مجهولة حتى ذلك الحين وهى طبقة العمال الكادحين .

ولقد كانت ثمة حدود غير منظورة تفصل فى تونس القديمة بين شقين كانا يبدوان وكأنهما بلدين متنافرين . فخارج المدن كانت تقوم فى الوهاد الفسيحة مواطن القبائل البدوية وأفرادها يختلفون فى أساليب حياتهم ووضعهم الاجتماعى عن بقية سكان البلاد غير أن النظام الحديث أتاح لهم فرصة العمل فى مجالات أخرى [٢] غير قبائلهم وتقع هذه المجالات فى المدن أو عند أطرافها مما أدى آخر الأمر إلى أن يلتحق فريق لا بأس به من البدو فى عداد طبقة العمال الكادحين .

وهكذا — خلال السبعين سنة الأخيرة — تصدع المجتمع التونسى ، وذلك من حيث تقسيمه إلى طوائف وقبائل ، وانتظم فى إيقاع أصبح يبدو يوما بعد يوم إيقاعا موحداً .

ولم تكن أبداً روح الشعب هى التى حققت هذا التطور فى ظل ظروف سيئة راسخة ، لقد كانت ثمة روح أخرى روح عاصفة ، تتقبل صرخة التقدم والتجديد ، والنقد والكفاح ، كما تستمع — فى الوقت نفسه — لصوت الماضى وللايمان الصوفى ، والتراث العنصرى ، روح يختلط فيها الألم والأمل فى تناقض دائم .

---

(١) يقصد الملاك التونسيين الذين حل محلهم الكولون الفرنسى .

(٢) اضطر البدو والزراع الذين انتزعت منهم أراضيهم إلى التكدس حول المدن باحثين عن العمل فى المصانع التى توجد فى المدن وغيرها .

وأننا لنجد هذا التناقض فى الأخلاق والعادات حيث أن تيار التطور بالنسبة لها سار بطيئا إذا قيس بتيار التجديد بصفة عامة .

وتعزى الصعوبات التى تقف فى وجه تطور الحياة الاجتماعية ، إلى التقاليد التى لاتنسجم مع الروح الجديدة ، ومن هذه التقاليد تعدد الزوجات وحجاب المرأة . غير أن الجيل الجديد المسلم مازال يحتفظ فى حركته التقدمية بلون من التشكك الدينى ، الذى يتصل بالإيمان والماضى معا .

وعلينا ألا ننسى أن الإسلام يجمع فى إطار واحد بين الحياة الروحية والحياة الدنيوية . وعلى هذا النحو يمكن تلخيص حضارته .

وعلى أن المسلمين يعتقدون أن الشرق وحده هو الذى يحيا حياة روحية ، بينما لاتقوم فى الغرب سوى حياة مادية أرضية . ومن الصعب — بالنسبة للمسلمين — التفرقة بين الدين والروح ، وعلى هذا فإن الخوف من المادية الغربية هو الذى يجعل للتطور التونسى طابعه المتناقض هذا ، كما يفسر رد الفعل — غير المفهوم — نحو الملحدين الغربيين . وعلينا أن نشعر بأن التونسيين تنتابهم حيرة بالغة إذ يتجاذبهم الشرق والغرب ، وذلك كى نفهم كل مظاهر حركتهم السياسية .

* * *

على هذا المسرح السياسى تمثل المأساة فى وضح النهار ، فالحركة الوطنية التونسية ليست إلا تعبيراً عاماً عن القلق الداخلى الذى ينتاب هذه النفوس التى استيقظت منذ ربع قرن ، فأسالت فى عروق البورجوازية طاقة سياسية جعلتها تشعر بأنها لم تعد مستعبدة فى هذه العصور المتقدمة .

إن الحركة الوطنية التونسية ليست بحال ما ، حركة مصطنعة أو غير طبيعية ، بل هى ظاهرة حتمية ، تتناول جذور الروح البربرية الدفينة ،

وتنفجر نتيجة للصدام مع التوسع الفرنسى وتتضخم عن طريق يقظة الوحدة الاسلامية والثورة العالمية ضد الاستعمار .

ولقد عرف عن البربر تعلقهم الشديد بالحرية وثوراتهم الكثيرة دليل على ذلك كما أكد المؤرخون القدامى أنه من المتعذر أن ينضوى البربر تحت غيرهم من العناصر ، ولقد أذكى الإسلام هذا الخلق فى البربر .

والبربر هم الذين شجعوا الحزبين الوطنيين المتنافسين ، حزبى الدستور القديم والجديد ، وهم الذين عقدوا أخيراً اللواء لبطل وطنى ، هو الحبيب بورقيبة « المجاهد الكبير[1] » .

والحركة الوطنية التونسية أيضاً صورة عن مشاعرنا الأوربية فيما يتعلق بمفهوم الوطن ، بل هى خيط انفلت من الثورة الفرنسية .

لقد تعلم الأطفال الوطنيون ، وهم على مقاعد الدرس أن يعبدوا هذه الكلمة : « الوطن » ، كما أنهم اكتشفوا وطنهم فهو أرض تعود وحدتها إلى قرون بعيدة وتراث من الحضارة ومصالح اقتصادية عديدة .

ولا يمكن اعتبار هذه الحركة الوطنية مجرد التفاف حول النظام الملكى ، فالعرش بالنسبة لها ليس إلا رمز ذو فائدة . ولسنا نجد سوى حزب الدستور القديم يعلن ولاء حقيقياً للعرش الذى يمثل أسلوب الحكم الدينى الإسلامى .

أما حزب الدستور الجديد ، فهو يناصر البای بدافع الوصولية . ونحن نشير هنا إلى الاختلاف بين التيارين اللذين يغذيان الوعى العام ، ونحن

(١) هذا غلط مقصود من الكاتب فلايوجد فى تونس بربر إلا بنسبة واحد فى المائة وكل سكان تونس عرب يكره الفرنسيون أن يذكروهم ويعترفوا لهم بوجود .

تجد هذا الاختلاف — أو بعبارة أخرى هذا التمزق فى الوعى — فى إتجاه الوطنيين التونسيين نحو حركة الوحدة الإسلامية التى لا يستطيعون الانفلات عنها ، والتونسيون — مثل كافة المغاربة — يسمون أنفسهم « عربا » ذلك لأن العرب كانوا غزاتهم النبلاء ، ولأن العربية لغتهم فى العبادة والكفاح ولأن العرب والإسلام — فى مفهومهم — شيئاً واحداً .

وعلى هذا لم يعد من الأمور المفاجئة أن ترى الحماسة الوطنية تتبدل بالحماسة الدينية ، كما تحل الآيات القرآنية محل الخطب السياسية وذلك فى فترات القمع والإرهاب .

وفى سنة ١٩٣١ ، عندما عقد المؤتمر الإسلامى فى القدس ؛ آلى « الثعالبى » زعيم حزب الدستور القديم على نفسه — متحدثا باسم بلاده — العمل لإعادة بناء الأمة العربية موحدة لا تتجزأ ، وفى سنة ١٩٥١ نقل رئيس الحزب الدستورى الجديد صوت تونس إلى مؤتمر الشعوب الإسلامية الذى عقد فى كراتشى .

وكثيرون من أعضاء حزب الدستور الجديد ملحدون ويستوحون مثل الغرب اللادينية ، بيد أن هؤلاء لا يجدون فى الشرق سوى لوناً من ألوان التأييد ، ولا يرون فى الإسلام إلا وسيلة من وسائل التضامن مع جميع أبناء البلاد ، هذا التضامن الذى أصبحوا يسيرون فيه إلى أبعد حد بحيث لا يخشون أن يستغل لخدمة التعصب الدينى ، كما حدث سنة ١٩٣٣ عندما نكل بالمسلمين الذين اتخذوا لأنفسهم الجنسية الفرنسية ، بحجة أنهم كفرة ، وهذه الحجة التى يتذرع بها الحزبان دائماً فى أعمال الشغب والهياج وخلال هذا الصراع الداخلى بين الحزبين يبدو لنا التناقض فى الوعى

إذ يقف أعضاء حزب الدستور القديم فى الجامع الكبير يستنزلون اللعنات على حزب الدستور الجديد .

ويتمثل اتجاه حزب الدستور الجديد ، فى أنه يعتبر الحركة الوطنية التونسية فرعاً من فروع الحركة العالمية التى تهدف إلى منح حق تقرير المصير للشعوب المحتلة .

## تاريخ حزب الدستور :

كان حزب الدستور وليد عناصر تونسية خالصة ، فإن زعماءه الأول البشير صفر وعلى باش حامية ، والثعالبى ، كانوا من التونسيين الذين نهلوا من الثقافة العربية[1] والذين عبروا منذ سنة ١٩٠٦ عن الشعور الوطنى ضد الاستعباد ، وناضلوا فى سبيل إذكاء الشعور الوطنى ، وفى سبيل التقدم وكانوا فى هذا يتنافسون ويقلدون حركة تركيا الفتاة .

وتبلورت الحركة الأولى فى سنة ١٩٢٠ ، فى شكل حزب منظم هو « الحزب الدستورى التونسى القديم » . وكان يهدف إلى تحرير الشعب التونسى متخذا لنفسه مثيلا أعلى ديمقراطى وطنى ، غير أنه بعد أن مضى عدة سنوات ، لم تعد الديمقراطية والوطنية صنوان فى هذه الحركة . فقد قام فى سنة ١٩٣٣ فريق من الشباب المتأثر بالآراء الحديثة والاتجاهات الديمقراطية وأنشأوا « حزب الدستور الجديد » وبهذا أصبح الحزب الأول « حزب الدستور القديم » ضاما فى صفوفه التقليد بين الذين

---

(١) الزعيم المرحوم السيد عبد العزيز الثعالبى ثقافته عربية إسلامية محضة وهو الذى أثر على الزعيم باش حامية وغيرها وحول سياستهم التى كانت ذات صبغة أوربية إلى سياسة إسلامية .

اتجهت أنظارهم إلى الشرق الإسلامى ، وهم يهتدون بأقوال شكيب ارسلان رائد حركة اليقظة الإسلامية .

على أن حزبى الدستور يلتقيان فى الغاية العليا ، وهى استقلال تونس ، وكلاهما يرى تحقيق هذا الاستقلال على درجات تكثر أو تقل عند كل منهما . وأولى هذه الدرجات إعادة الدولة التونسية بشخصيتها داخل إطار فسيح من الحماية ، وهما يختلفان فى مفهوم المسائل الاجتماعية ، ثم فى الوسيلة التى يهدفان إليها لتحقيق هدفهما المشترك كذلك يتضح الخلاف فى التنافس القائم بين زعمائهما .

وكثيرا ما يؤخذ على حزب الدستور الجديد ، وجهه المزدوج ، فهو غربى ديمقراطى أمام الغربيين ، وإسلامى كاره للأجانب عندما يتوجه إلى أنصاره ، على أنه ما من شك فى أن مفكرى الحزب مخلصون حقا فى اعتناقهم الافكار الغربية ، بيد أن الحزب ، بوصفه حزبا شعبيا عليه أن يتحدث إلى الشعب باللغة التى تمس مشاعره .

أما حزب الدستور القديم فهو لا يجيد إلا خطة واحدة ، هى كراهية الغرب وعدم الثقة به ، والتطلع إلا الاندماج فى امبراطورية إسلامية ، وأكثر أعضاء هـذا الحزب ينحدرون من الأسر التى عملت فى ظل الاحتلال التركى ، وهم ليسوا ديمقراطيين ولا وطنيين — بالمعنى المعروف لهاتين الـكلمتين عند الغربيين — بل أنهم مسلمون راديكاليون .

وحزب الدستور الجديد أكثر نشاطا من أخيه الأكبر وأكثر لباقة أيضا فى الوصول إلى الجماهير ، وهو أكثر أنصارا وله شبكة من الشعب واللجان فى أنحاء البلاد ، وجميعها على جانب من الدراية والنشاط

وهو يطوى تحت جناحيه — سواء عن طريق الميل أو عن طريق الخوف — جميع أفراد الطبقة الوسطى الذين يشتغلون بالتجارة والنقابات التونسية — باستثناء بعض العناصر الهزيلة التى تخضع للشيوعيين والاشتراكيين — شديدة الصلة بحزب الدستور الجديد ، والنشاط النقابى هناك من الناحية العملية ، ما يهدف أول ما يهدف إلى النضال الوطنى . ولقد أصبح هذا الحزب عنصراً حاسما بالنسبة للرأى العام فأنصاره بين العامة كثيرون ، إلى جانب عدد كبير من الشباب المتعلم والنخبة المثقفة .

على أن حركة الدستور — بشقيها — لا تشمل تماما جميع الحركة التونسية ، فثمة خليط متوافر الأشكال والألوان ، يبدأ من التشدد فى عداء الأجانب وينتهى إلى الانتهازية والسلبية والتعاون المخلص مع سلطات الحماية ، بيد أننا نستطيع القول بأن جميع التونسيين وطنيون — باستثناء بعض المرتدين — وهم جميعاً يتمنون رؤية بلادهم وقد حظيت بنعمة الاستقلال أو على الأقل بنعمة السيادة على حكومتها .

ولقد تركز هذا الاجماع فى الأمانى الوطنية حول « المنصف باى ملك تونس » الذى خلعه الحلفاء[1] وإذ ذاك انفرط العقد إلى حين ، ثم عاد إلى التجمع مرة ثانية .

* * *

إن الأحداث الأخيرة التى وقعت فى تونس قد أكدت ما يتمتع به حزب الدستور الجديد ورئيسه أبو رقيبة من تأثير عميق ، فقد فرض على الباى وحكومته اللجوء إلى الأمم المتحدة بعد انقطاع المفاوضات الودية التى جرت

---

(١) واعتقلته فرنسا ببلادها إلى أن مات .

فى باريس ، ولقد قامت المظاهرات وأعمال العصيان والتمرد فى جميع أنحاء البلاد بشكل لفت أنظار العالم إلى المطالب التونسية(١) .

ولقد أصبح من الواضح — بعد أن بدأ التأثير الضعيف لتصريحات رئيس الوزارة الفرنسية — أن المسؤولين فى تونس مازالوا يخضعون لنفوذ بورقيبة ، وأنه فى سبيل إجراء محادثات فرنسية تونسية لابد من موافقته ، ومن ثم النزول عند مطلب إقامة الحكم الذاتى الذى هو أول مطالب الدستور الجديد .

*الفرنسيون فى تونس :*

كان حتما أن يتدفق الأوربيون على تونس ، كما حدث أن تدفقوا على مراكش فيما بعد . فقد كان غزو الجزائر بمثابة سابقة ، لم تمض بعدها خمسون سنة حتى انتابت أوربا حمى التوسع ، وتوجهت بنشاطها إلى تلك الأراضى البكر .

كانت تونس مجالا لهذه الهجرة ، بواسطة تيارين رئيسيين اتجها نحوها : الإيطاليون والفرنسيون .

ولم تجد السيطرة السياسية الفرنسية على الدولة التونسية ولا (الاستعمار) الفرنسى فى وقف الهجرة الإيطالية ، وعلى الجملة فإن العمل السياسى الفرنسى قد بارك التوسع الأوربى . وخط صفحات حافلة فى كتاب الغزو الاستعمارى الأوربى .

ولقد صادفت الهجرة الأوربية أول الأمر عنصراً لم يلبث أن اختلط بها

---

(١) إن اللجوء إلى منظمة الأمم كان نتيجة ضغط المعارضة وهيجان الشعب ضد المفاوضين والمشاركين من رجال الحزب الجديد .

وهو اليهود وهؤلاء هم خليط من يهود فى أصلهم . ومن بربر قد تهودوا وقد كانوا يتطلعون إلى أوربا وينتظرون الخلاص على يد الحضارة الغربية، إذ أنهم نهلوا منها بنهم جشع كثيرين ، وكانوا أذكياء مجدين ، استطاعوا فى وقت قصير أن يكونوا من بينهم نخبة أكثر ثقافة من النخبة الإسلامية المثقفة ، وتعد صنوا للنخبة اللاتينية .

وقد أصبح فريق كبير من هؤلاء فرنسياً عن طريق التجنس ، وعلى هذا نستطيع القول بأن السكان اليهود فى تونس ينتظمون فى عداد الأقلية الأوربية من حيث طرائق عيشهم ومشاعرهم واتجاهاتهم .

وعندما اصطدمت الهجرة بالمسلمين ، الذين ما زالوا يحتفظون بلغتهم وروحهم وعاداتهم التى ترجع إلى قرون طويلة ، حاول اليهود أن يلعبوا دور الوسيط بين الأوربيين والتونسيين . وقد أفادوا من هذا الدور الذى يعتبر محاولة فى سبيل إقامة اتحاد بين الشرق والغرب ، كما وضح هذا الدور تماماً فى المفاوضات الأخيرة التى جرت بين الحكومتين التونسية والفرنسية[1] .

* * *

أرسى المعمرون الايطاليون أقدامهم فى البلاد قبل سنة ١٨٨١ وتمكنوا من أن يصبحوا جالية ذات شأن فى السنوات العشرين الأولى للحماية ، وقد كان عددهم فى سنة ١٩٠٠ ( ٥٠٫٠٠٠ ) نسمة . وفى سنة ١٩٣٦ ،

(١) يشير الكتاب إلى الدور الذى لعبه اليهود فى التوسط بين فرنسا وحزب الدستور الجديد لتكوين المفاوضات واستبدال الاستقلال بالاصلاحات إذ الاستقلال ورجوع السلطة بيد المسلمين فى تونس لا يرضى عنه اليهود وقد أوضحنا بهذا الدور الخطير فى كتاب « اتجاه خطير فى تونس » — مطبوعات مكتب تونس الحرة —

بلغوا ( ١٠٠ر٠٠٠ ) نسمة ، واشتغل المعمرون فى الأرض عمالا وأصحاب ملكيات صغيرة وأخيراً استطاعوا التغلغل فى حياة البلاد الاقتصادية ، وأصبح لهم فضل فى تقدم الاقتصاد التونسى .

حمل ( المعمرون ) الايطاليون معهم أسلوب حياتهم الصقلى ، ومستوى معيشتهم المنخفض ، وأخذوا يختلطون بالمعمرين الفرنسيين ، ثم اندمجوا فيهم إلى حد ما عن طريق التجنس . غير أن عودة كثير من الملاك الايطاليين غداة الحرب الأخيرة ، وما نص عليه قانون التجنس الفرنسى من حيث ضرورة المولد فى البلاد ، كل هذا ساعد على تحلل المعمرين الايطاليين ، وهم اليوم يبلغون ( ٨٥٫٠٠٠ ) نسمة ، أغلب أبنائهم ولدوا فرنسيين .

وثمة جاليات معمرة أخرى ولكنها هزيلة العدد ، إذا استثنينا المالطيين وهم أبناء عمومة الايطاليين ، والذين ذابوا أيضاً فى المعمرين الفرنسيين .

ومن بين المجموعة الأوربية نرى جالية المعمرين الفرنسيين أكثر الجاليات تماسكا وهى اليوم تبلغ ( ١٦٠٫٠٠٠ ) نسمة ، وما من شك فى أن هؤلاء ليسوا جميعاً من ذوى الأصل الفرنسى ، بقدر ما هم فرنسيون مكتسبون ، وفى إحصاء أجرى سنة ١٩٣٦ كان حوالى ثلث الفرنسيين المقيمين فى تونس من الفرنسيين ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الزواج المختلط والتجنيس ، نرى أن ربع الفرنسيين هم من الفرنسيين الأصليين .

غير أن جميع أفراد الجالية الفرنسية ينتظمون فى الرعوية الفرنسية ، وقد جعلت لهم هذه الرعوية وضعاً مفضلا فى البلاد ، وهذا الوضع بالإضافة إلى بعدهم عن الوطن الأم ، واعتزازهم بفرنسيتهم جعلهم دائماً ثائرين ، وذوى حساسية وطنية عالية .

وتؤلف هذه الجالية الفرنسية — على الرغم من أصولها المختلفة — اتجاهاً سياسياً موحداً ، ويؤلف سكان الأقاليم الفرنسية المقيمين فى تونس ، جمعيات صغيرة فيما بينهم ، هذا إذا استثنينا الكورسيكيين الذين يكونون بالنسبة لعددهم وتضامنهم نواة المقاومة فى الأقلية الفرنسية ، وتعبر الأحزاب السياسية فى الوطن الأم هذه الجالية جانباً من الأهمية .

وجميع أفراد الجالية من الكاثوليك باستثناء حوالى ١٥٫٠٠٠ يهودى ( من الفرنسيين ) . على أن الدين لم يكن السبب فى قيام صلة مشتركة بين الايطاليين والمالطيين والفرنسيين ، إلا أن المعمرين جميعاً من السكان اليهود يؤلفون كياناً واحداً أمام السكان المسلمين . ويقدر عدد الأوربيين بـ ( ٣٥٠٫٠٠٠ ) وهم يعتبرون بالنسبة للثلاثة ملايين ونصف وهم جميع سكان البلاد ، النخبة ذات الشأن . ولهذه الأقلية مكان ممتاز فى البلاد فى مضمار الحياة الثقافية والعملية .

والأوربيون فى تونس لا يرون أنفسهم غرباء ، هذا باستثناء اليهود الذين أصبح ينظر إلى بعضهم نظرة خاصة بعد أحداث فلسطين ، وجميع الغربيين قد رسخت أقدامهم فى البلاد وأصبحوا يملكون فيها أراضى ومنشآت بل ومقابر أيضاً .. وهم لا يعيشون فى عزلة أبداً بل لقد تغلغلوا فى القرى والمدن على السواء ، على أنهم — على الرغم من هذا كله — مازالوا يعيشون على هامش السكان الأصليين ، وذلك بالنسبة لأسلوب حياتهم وتفكيرهم ، وهم فى هذا يتعالون على التونسيين .

ولقد أفاد المعمرون من القوانين الحديثة التى أتت بها الحماية وانتهى بهم الأمر إلى أن أصبحوا موجهين لكثير من الشئون وإذا أجرينا

مقارنة بينهم وبين النخبة الجديدة من المسلمين ، فإننا نجدهم أكثر تماسكاً وثباتاً .

إن تونس الحديثة هي ثمرة جهد هؤلاء المستعمرين ، وهم على دراية بدورهم في هذا المضمار ، فهم يعلمون أن من بين مئات المهندسين يوجد ثلاثة أو أربعة من التونسيين ، وإن أطباءهم ورجال الإدارة من بينهم أكثر كفاءة من أمثالهم لدى التونسيين ، وهم يعلمون أن سكان البلاد الأصليين لم يستطيعوا لم حتى اليوم أن يساهموا إلا بمقدار الربع وذلك بالنسبة للعمال المهرة وأصحاب المنشئات (١)

وما من شك في أن هذا الشعور المتعالي يجعلهم يدركون ما ينبغي عليهم عمله في الميدان السياسي ، ذلك أن الجهد الفرنسي في تونس ينصرف إلى ناحيتين في وقت واحد ، أولها : الدولة ، والثانية : المنشآت الخاصة .

كانت الدولة التونسية لاتعدو مركزاً قرويا حقيراً ، فليست ثمة مرافق عامة وفي المناطق البربرية لم يكن يدخل في الحساب مطلقا الإدارة والنظام فالأمر ليس إلا مجرد البقاء على قيد الحياة .

ولقد جاء الفرنسيون وأشاعوا الاستقرار في هذه المناطق وسنوا القوانين وأدخلوا على البلاد النظم المالية ، وأقاموا المرافق العامة ، من الأشغال العمومية إلى الزراعة والتجارة والصناعة والتعليم والصحة العامة والشؤون الاجتماعية (٢) .

على أنهم لجأوا في سبيل هذا كله إلى استعمار الدولة التونسية ، فقد

(١) هذا نتيجة التعليم والتمدين الفرنسي للتونسيين طيلة ٧٠ سنة .

(٢) كانت الدولة التونسية دولة كاملة الجهاز قبل الاحتلال كما أوضحناه سابقا والاحتلال الفرنسي أخرها ولم تتقدم بالتونسيين خطوة .

وجدوا أنفسهم أمام عجز المواطنين الأصليين عن تشكيل الجهاز المطلوب ولو بصفة مرءوسين فنصبوا أفراد من بينهم واحتكروا بذلك الوظائف العامه فى البلاد . وجميع المناصب الكبرى فى طول البلاد وعرضها مازال يشغلها فرنسيون يرجعون فى شئونهم إلى الإقامة العامة ويتصلون فى المسائل الفنية بالوزراء الفرنسيين ، وبهذا أقاموا حكما مباشراً تحت اسم الإدارة العامة .

ولم يبق من الحكومة التونسية القديمة إلا وزراء من الدمى ، ليسوا على جانب من الدراية فى الشؤون السياسية ، أو حتى على صلة بالجهاز التقليدى الذى يتألف من المشايخ والقواد ، وهو جهاز ضمرت قوته إلا أن الفرنسيين مازالوا يبقون عليه كى يفيدوا منه فى كثير من الأحيان ، وقد تحللت الحكومة التونسية فى إدارة فرنسية الجوهر ، تسير وفق خطة إصلاحية وهى خطة لا تقتصر على النواحى الاقتصادية والاجتماعية بل تشمل إعداد جهاز من المرافق العامة الحديثة ، كالسكك الحديدية والطرق والأبنية العامة ، ومحركات المياه ، ودور البريد والتلغراف والمحاكم وهيئات البوليس والمستشفيات والمؤسسات العلمية والمدارس .

ونتيجة لهذا كله ، أعدت آلاف الأسر فى المستشفيات ، ومضى الألوف من الأطفال إلى المدارس ومدت الآف الكيلومترات من طرق المواصلات (١) .

وعلى هذا النحو ، أقيم جهاز كامل للدولة الحديثة .

ولعل آخر الأعمال العظيمة فى تونس ، هو بناء سد عظيم فى وادى

---

(١) راجع قسم التعليم والصحة العامة فى الوثائق.

« مجرده » مما أتاح رى وكهربة هذا الوادى وإيصال المياه إلى المدن الكبيرة ، وهذا المشروع قام بتمويله وتنفيذه الفرنسيون (١) .

ولم تكن إقامة هذا الجهاز تعنى فائدة الفرنسيين وحدهم ، وإذا كانت الموانىء والطرق والسكك الحديدية قد ساعدت المعمرين والصناعيين والتجار على استثمار ثروة البلاد ، فإن السكان الأصليين قد أفادوا منها فائدة عظيمة ولا شك أن جانباً كبيراً من هذا الجهاز سيؤول حتما إليهم كالمدارس والمنشآت الصحية .

ولقد كان من الصعوبة إقامة هذه المشيدات الضخمة دون فضل الخزينة الفرنسية .

على أن الجهد الفرنسى لم يقتصر على هذه المشروعات العامة ، فقد سجل نجاحا ملحوظا فى مضمار المشروعات الخاصة ، فإن استعمار الدولة التونسية لم يكن إلا ذيلا للاستعمار الإنسانى والاقتصادى . فقد استثمرت المناجم بواسطة شركات أوربية ، وقام ألوف من المزارعين الفرنسيين أو الإيطاليين باستصلاح الأراضى البور ، وأقام الفرنسيون المصانع المختلفة وغيرها من البنوك والمؤسسات التجارية .

ولم تتح هذه المشروعات الخاصة الثروة للفرنسيين والأوربيين فحسب ، بل كانت مصدر رخاء لجماهير السكان الأصليين ، من العمال وصغار التجار إلخ . وقد بلغ نصيب هؤلاء من هذه الثروة ما يعدل خمسين بالمائة(٢) .

وقد ساعدت هذه المشروعات الفلاحين التونسيين على أن ينشطوا فى استصلاح الأراضى وزرعها نتيجة لإتصالهم بالمعمرين الفرنسيين .

* * *

(١) وهو مشروع جعل للفرنسيين وحدهم وأنفق عليه من أموال الدولة .

(٢) هذا غير صحيح نظراً للفقر المدقع الذى عليه عامة الشعب .

إزاء هذا كله ، رأى الفرنسيون فى تونس أنهم ذوو حق فى هذه البلاد ، وهو أولا حق فى توجيه شئون الدولة ، وذلك أن إدارتهم ما زالت مجدية ، فالتونسيون لم يبلغوا بعد المرتبة التى تؤهلهم للانفراد بهذه الإدارة . . ثم هو ثانياً حق تأمين سلامة منشآتهم الخاصه ولا يتحقق هذا إلا عن طريق وجود سلطة فرنسية فى جهاز الدولة ، وهم يذهبون إلى أبعد من هذا ، إذ يرون أن جهدهم فى البلاد قد جعل لهم الحق فى المشاركة فى السيادة عليها هذه المشاركة التى ينبغى أن تكون فى المجالس وفى الإدارة .

لقد أنشأ الفرنسيون فى تونس دولة واقتصاداً حديثين ، وذلك بأيديهم ومالهم وهم يرفضون أن يعاملوا معاملة الذى يبنى فى أرض غيره ، هذا بينما يستولى التونسيون على هذا كله دون جهد يذكر .

* * *

المعاهدة والسيادة :

عملت معاهدة « باردو » التى عقدت فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ على تقوية حدود الجزائر الشرقية ، وأتاحت للجيش الفرنسى احتلال الأراضى التونسية ، وبهذا عزلت تونس عن ميدان الدسائس العالمية ، واستولت على سيادة الحكومة التونسية الداخلية ، بيد أن هذه المعاهدة لم تمنح فرنسا أى حق فى شئون البلاد الداخلية ، باستثناء إقرار الأمن .

ولقد كان من المفروض أن تحتفظ تونس بالسيادة الذاتية لحكومتها فى إطار هذه الاتفاقية الدبلوماتية ، غير أن الفرنسيين الذين أقاموا منشآت فى البلاد فى ظل نظام مغتصب وتحت حماية جيشهم ، ساروا بتونس

إلى أن أصبحت آخر الأمر ذيلا لإدارة أفريقيا الفرنسية .

أما اتفاقية « المرسى » المعقودة فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٣ ، فقدوضعت شئون الدولة التونسية المالية تحت الوصاية الإدارية للجمهورية الفرنسية كما نصت الاتفاقية على : « لما كانت غاية سمو الباى أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها ، فقد تكفل بإدخال الاصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التى ترى الحكومة الفرنسية فائدة فى إدخالها » .

وهنا ينبغى أن نقرر أن العقد الذى ربط بين فرنسا وتونس لم ينص أبداً على أن تستولى الحكومة الفرنسية مباشرة على الإدارة التونسية ، ذلك أن البرلمان الفرنسى كان قد رفض مشروعاً سابقاً لاتفاقية المرسى ، وذلك فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٢ ، وقد جاء فى هذا المشروع : « إن للحكومة الفرنسية أن تمارس فى تونس الاختصاصات الإدارية والعدلية التى تراها ذات فائدة » والبرلمان الفرنسى فى رفضه الإدارة المباشرة فى تونس قد وضع حدود الحماية الفرنسية ، وهى بقاء السيادة التونسية تحت الوصاية الفرنسية بشرط أن تحتفظ بكيانها وبقائها ووحدتها .

بيد أن السياسة التى اتبعها المقيمون الفرنسيون العامون قداستخرجت من اتفاقية « المرسى » تفويضاً فى ممارسة كافة السلطات . وقد قبل الباى مختاراً النزول عن جزء من سيادته ، ذلك لأن المادة الأولى من معاهدة « المرسى » تحتم عليه أن يقبل ما يقترح عليه[1] .

على أن المعمرين عندما قاموا بتأسيس هيئات تمثيلية فى البلاد كالغرف التجارية ومجالس الميزانية ، قد استشعروا نوعاً من المشاركة فى السيادة

---

(١) إن معاهدة باردو والملحق التكميلى لها « معاهدة المرسى » كلها فرضت على ملك تونس فرضاً ولا يمكن أن يتنازل ملك عن اختصاصاته طوعاً .

هذه المشاركة التى انتهت بالوضع فى تونس إلى حال فريدة من نوعها .

ومع أن كافة النصوص التى تصل بين فرنسا وتونس لم تشر أبداً إلى نوع من تفويض الحكومة الفرنسية ممارسة السلطة فى البلاد . وقد أكد البرلمان الفرنسى هذا ، فإنها بالتالى لم تسمح للمعمرين بمباشرة هذه السلطة .

وقد صدر كتاب فى سنة ١٩٣١ بعنوان : « الدولة التونسية والحماية الفرنسية » وذلك بإشراف المقيم العام الفرنسى . وقد جاء فى هذا الكتاب الرسمى عبارة أشارت صراحة إلى استقلال تونس ، وهى أن الوضع فى البلاد هو « ممارسة حقوق السيادة لا التصرف فيها » .

ويشير القانون الدولى إلى أن « الحماية تحفظ استمرار كيان الدولة المحمية » بيد أن الحماية الفرنسية فى تونس قد تجاوزت حدودها إلى الإدارة المباشرة ثم إلى اشتراك المواطنين الفرنسيين فى تولى شئون الدولة على أن هذا كله لا يمكن أن يعنى قيام حق جديد يطغى على روح السيادة .

هذا التجاوز ، وهذا اللبس قد جعلا الحاجة ماسة لإعادة النظر فى اتفاقية « المرسى » وقد كان تصريح ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ إشارة إلى الدخول فى مفاوضات تؤدى إلى انتقال تونس إلى حكم ذاتى .

وفى ٨ فبراير سنة ١٩٥١ ظهرت أول طائفة من الاصلاحات ، وقد تضمنت تأكيداً لشخصية الحكومة التونسية ، ومنحت الوزراء التونسيين سلطة فعلية . كما وسعت من فرص استخدام التونسيين فى الوظائف العمومية ، على أن هذه الاصلاحات تتعرض لكثير من المسائل التى كانت موضع الخلاف ، وأهم هذه المسائل موضوع المشاركة فى السيادة وموضوع الشخصية القومية .

وقد تقدم الباى باقتراح إصلاح أساسى ، وذلك فى خطبة العرش التى ألقيت فى ١٥ مايو سنة ١٩٥١ ، إذ أعلن عن رغبته فى أن يتيح لشعبه نظاماً برلمانياً ، وفوض رئيس وزرائه فى استخلاص الموافقة على ذلك من الحكومة الفرنسية .

وفى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ قدم الوزراء التونسيون إلى حكومة الجمهورية الفرنسية مذكرة أشاروا فيها إلى نص تصريح ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ ( عن الحكم الذاتى ) الذى أكد مبدأ وحدة وبقاء السيادة التونسية . ثم طلبوا إتمام الاصلاحات الحكومية بإقامة مجلس وزراء تونسى تماماً ، والاعتراف بالشخصية القومية للحكومة التونسية ، وأخيراً — وكتتويج لهذه الاصلاحات كلها — إنشاء برلمان تونسى تكون الوزارة مسؤولة أمامه .

وهكذا وجدت فرنسا نفسها لا أمام تأكيد السيادة التونسية فحسب بل أمام مسألة دستورية تونسية .

تاريخ الإصلاح الدستورى فى تونس : عند ما استولى حسين بن على قائد الانكشارية على السلطة فى تونس سنة ١٧٠٥ — فكان بذلك أول باى لتونس — تولى السلطات التى كان يباشرها الوالى التركى ، واحتفظ بكل خصائص الدولة التونسية التى كانت عليها كتابعة للدولة العثمانية .

واستمر الحال على هذا النحو حتى ترددت أصداء الثورات القومية والدستورية فى أوربا فى أواسط القرن التاسع عشر ، وتحت ضغط نصائح القنصل الفرنسى[1] ، عمد الباى محمود فى سنة ١٨٥٧ إلى إعلان ميثاق

---

(١) والقنصل الانكليزى .

أساسى [١] وهو نوع من إعلان حقوق الإنسان .

ثم جاء خليفته الباى محمد الصادق الذى منح شعبه دستوراً . ولقد كان هذا الدستور أداة بورجازية أكثر منها ديموقراطية ، على أنه لم يستمر سوى سنوات قليلة ، فقد ألغى سنة ١٨٦٤ [٢] .

ولقد جاء الفرنسيون إلى البلاد وهى تحكم حكما مباشراً ، وفى عهدهم عادت الصيحات لإقامة حياة دستورية إلى الظهور . وقد تضمنت مطالب الوطنيين التونسيين إنشاء دستور يتيح للشعب أن يمارس السلطة وبهذا يكتسب قوة تفيده فى نضاله فى سبيل الاستقلال .

وقد وضعت فكرة إقامة نظام برلمانى فى تونس موضع البحث قضية الحقوق السياسية للفرنسيين الذين أقاموا فى البلاد ، بما يتيح لهم ضمان مصالحهم، ذلك أنه إذا تألف برلمان تونس صرف أصبح هؤلاء يعتبرون أجانب ، ولن يستطيعوا بعد ذلك الاطمئنان على هذه المصالح ، ولهذا نشأت فكرة اشتراك الممثلين الفرنسيين فى تصريف شئون الدولة [٣]

وقد طرح فى هذا السبيل اقتراحان : كان الأول يرمى إلى دخول تونس فى الاتحاد الفرنسى كدولة مشتركة ، وقد رفض التونسيون هذا الاقتراح على الرغم مما ينطوى عليه من مزايا . أما الاقتراح الثانى فهو عقد اتفاق ينظم مركز الفرنسيين الخاص فى تونس ، كما ينظم العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين الدولة التونسية والجمهورية الفرنسية ،

---

(١) قانون عهد الأمان — قسم الوثائق — .

(٢) عطل ولم يلغ وهذا التعطيل كان بتدخل فرنسا وضغطها .

(٣) تبعاً لهذه النظرية يجب أن يشارك الفرنسيون فى حكم كل بلاد يكون لهم فيها مصالح وهذا سخف يضحك الأطفال .

ويتضمن هذا الاتفاق تأكيداً لاستمرار النظام التشريعى الذى تحيا الأقلية الفرنسية فى ظله .

وقد ارتضى الوزراء التونسيون انتهاج سبيل هذا الاقتراح الأخير لاستبدال هذا الاتفاق بنظام الحماية ، إلا أن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك فى مذكرتها التى ردت بها على المذكرة التونسية فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ . وقد وضح من هذه المذكرة أنه يهم الحكومة الفرنسية استمرار حمايتها على البلاد مع القيام بخطوات تطورية على ضوء الحقائق الواقعة . وقد اعتبر التونسيون هذا الرد بمثابة قطع للمباحثات القائمة ، ووضح أن الحكومة الفرنسية — تحت ضغط المعمرين الفرنسيين قد نكثت ما بذلته من وعد بشأن إقامة الحكم الذاتى .

وقد عاد الجدل حول المشاركة فى السيادة إلى السيطرة على العلاقات الفرنسية التونسية .

* * *

قررت الحكومة التونسية تحت تأثير الحبيب بورقيبة اللجوء إلى الأمم المتحدة ولفتت القضية التونسية أنظار العالم عن طريق العصيان والمظاهرات والدماء . ثم عمدت الحكومة الفرنسية إلى إزالة أثر مذكرة ١٥ ديسمبر ، وذلك بتصريح أدلى به رئيس الوزارة الفرنسية فى ٢٢ يناير سنة ١٩٥٢ ، واعترف به بوحدة السيادة التونسية ، وأعرب عن أمله فى أن يدعو الباى الفرنسيين المقيمين فى تونس إلى التعاون فى أنظمة البلاد ، كما أكد الوعد فى السير بتونس نحو استقلالها الذاتى[1].

* * *

(١) يريدون من ملك البلاد أن يدعو هو بنفسه الفرنسيين للمشاركة فى حكم لبلاد وأن تستقل البلاد استقلالا ذاتيا مع بقاء الاحتلال ومشاركة الفرنسيين فى الحكم

وعلى هذا ان تتأخر العودة إلى المفاوضات على أساس السيادة التونسية الموحدة ، وإقامة نظام دستورى برلمانى ، وإرساء دعائم الحكم الذاتى .

أما بالنسبة لاشتراك الفرنسيين فى الهيئات السياسية التونسية فقد يكون ذلك عن طريق منحهم عدد من المقاعد فى هذه الهيئات أو من طريق منحهم الجنسية التونسية ( دون أن يفقدوا وضعهم وجنسيتهم كفرنسيين ) .

مهما يكن من أمر ، فقد أصبح من الواجب ، طبقاً للنتائج المنطقية والقانونية ، القيام بتطوير الحماية وذلك بإعادة النظر فى الاتفاقيتين التى تقوم على أساسهما .

هنرى دى مونتى لى

عن مجلة . لا بوليتيك اترانجور

عدد : مارس سنة ١٩٥٢